

رواسب ثقافية واجتماعية تحول دون هزيمة الحوثيين في اليمن

الصراعات المذهبية كرسست الانقسام الجديد والعوامل الخارجية تعمقه

تؤكد الأحداث المتلاحقة التي شهدتها اليمن منذ اجتياح الحوثيين لصنعاء في سبتمبر 2014 على حقيقة مفادها أن ثمة معضلة ثقافية اجتماعية تحول دون هزيمة المشروع الحوثي، وأن هذه المشكلة التي لم يلتفت إليها الكثير من المعنيين بالشأن اليمني تتمثل في أن معظم من يقودون الحرب ضد الجماعة المدعومة من إيران تتلبسهم حالة من عقدة النقص الدفينة في عقولهم الباطنة أمام من يقاتلونهم بوصفهم امتدادا لحالة عمرها يقارب الألف عام من التأثير الثقافي والتشكيل الاجتماعي لوعي الجغرافيا.



عدن - في حديث يملأه الأسى والحزن شكا اللواء علي عبدالله السلال،

أحد أعضاء تنظيم الضباط الأحرار وابن أول رئيس لشمال اليمن بعد الثورة التي أطاحت بالحكم الإمامي عام 1962، من ممارسات الحوثيين في التصفيق عليه وعلى أسرته.

وعرج السلال في حوار تلفزيوني قبيل وفاته بفترة وجيزة على مواقف القبائل في الشمال التي قال في لحظة صراحة صادرة إنها لم تكن مع الثورة، وإنه لولا الدعم الذي جاء من محافظات مثل عدن وباب وعزج كانت الثورة سقطت في مهدها، مستائلا "كنا نظن أن هذه القبائل ستقرر بالثورة، ولكن لم يحدث ذلك واليوم انقلبت مجددا على الثورة"، في إشارة لانحيازها إلى الحوثيين.

ورغم إمام السلال بطبيعة التركيب القبلية المعقدة في اليمن وتقلب ولائها وتركيبتها الثقافية والاجتماعية إلا أنه كما بدأ في ظهوره الإعلامي الأخير كان مصدوما وهو يشاهد الثورة التي قادها والده وشارك في فيها قد انقلبت على عقبها وعاد أحفاد الإماميين مجددا لحكم اليمن.

وليس ذلك فحسب؛ فالصورة التي شهدتها التاريخ الإسلامي، حيث انقسم الميمنية في الحرب بين علي ومعاوية عقب مقتل عثمان بن عفان بين فريقيين من قريش، لا تخفي ملامحها الجغرافية، وهي الاصطفافات التي استمرت لاحقا في دورات الصراع في مركزي الدولة الإسلامية في الشام والعراق.

غير أن إعادة رسم خارطة اليمن الثقافية والاجتماعية والمذهبية التي ما تزال على حالها حتى اليوم بدأت مع وصول الإمام الهادي إلى اليمن سنة

280 هجرية بطلب من بعض شيوخ قبائل شمال اليمن، حيث تشكلت على مراحل بعد ذلك التاريخ نواة مشهد جديد.

ولم يكن العامل القبلي والاجتماعي هو الحاسم فيه بعد أن أصبح العامل المذهبي حاضرا بقوة يطل برأسه من خلال الدول الحزبية المتعاقبة في أقصى الشمال وبين دول أخرى في مناطق اليمن اتخذت "الشافعية" مذهبها لها، وساهمت الصراعات والحروب في تكريس الانقسام الجديد الذي تعمق بفعل عوامل خارجية. وإضافة إلى ذلك ظهرت الفوارق التي فرضتها الطبيعة الجغرافية للمناطق اليمينية، التي تنوعت ما بين مناطق شديدة الوعورة والقسوة ومناطق أكثر رخاء، الأمر الذي أنتج في نهاية المطاف حالة من التمايز في السلوك الاجتماعي.

وعلى مدار قرون اتخذ الأئمة المتعاقبين في شمال اليمن القبيلة كسلاح ضد خصومهم تحت سلطة التأثير الديني والمذهبي، وأحيانا أخرى من خلال إغراء تلك القبائل بسياسة جمع غنائم الحرب التي ما زالت قائمة إلى اليوم تحت عنوان "الفيد" الذي ظل سلاحا يستخدم لإخضاع ما يطلق عليه "مناطق اليمن الأسفل".

وفي هذه العبارة كتابية عن الانخفاض الجغرافي لتلك المناطق، لكنه يحمل دلالة نفسية أخرى في رؤية أقصى الشمال لتلك المناطق التي كانت هدفا سهلا، حيث تدفع ثمن خصوبة أراضيها وتمايزها الثقافي والمذهبي وترمها على الأفكار الإمامية التي عمقت الانقسام بين قبائل اليمن كأحد أسسها الفاتكة للفلك اليمينيين جميعا الضعيف منهم والقوي على حد سواء.

أثار مخلفات الإمامة

لم يستطع النظام الجمهوري الذي امتد من 1962 إلى 2014 في شمال اليمن محو كل الآثار العميقة التي خلفتها الإمامة وعلقت بثوب الدولة، ويعود ذلك في الأساس إلى حالة الصراع ودورات العنف التي ضربت البلاد منذ قيام الثورة إلى نهايتها، ومشاركة القادة المكين بعد ذلك في إدارة الدولة.

وفضلا عن ذلك عدم وصول مظاهر الثورة والنظام الجمهوري إلى عمق مناطق النفوذ الزيدي في أقصى الشمال، التي ظلت مناطق مغلقة ثقافيا على نمط ثقافي واحد أنتج بعد ذلك الحوئية كوجه جديد من وجوه "صنم ثقافي" عمره أكثر من ثمانية قرون، سرعان ما حرت أمامه القبائل مجددا والتحتت به أفواجا في طريق خروجه من كهوف صعدة مروراً بمناطق قبيلة حاشد في عمران وصولاً إلى صنعاء والقبائل المحيطة بها.

ولم يكن ذلك المشهد جديدا ولا مستغربا لمن يقرأ التاريخ اليمني، فقد تكرر مثل ذلك مرات عديدة، حيث يتم تطويع القبيلة وتركيبتها للمذهب خوفا وطمعا، والقبيلة التي أخضعت اليمن ومؤسساته منذ قيام الثورة حتى سقوطها هي ذاتها التي ترعك للمذهب دون مقاومة تذكر.



القبائل محرك أساسي للمشهد اليمني

ولعل ما شاهدناه خلال العقد الأخير من تاريخ اليمن على الأقل خير دليل على ذلك، حيث خاضت قبيلة حاشد وزعاماتها ال الأحمر حربا بلا هوادة ضد الرئيس السابق علي عبدالله صالح في 2011 واستمرت لشهور معاقلة ال الأحمر منطقة الحصبة شمال العاصمة صنعاء.

وتعهد شيخ القبيلة صادق الأحمر على التلفزيون بأنه سيخرج "صالح حافيا من اليمن"، لكن بعد ثلاث سنوات تقريبا اجتاحت الحوثيون معاقلة ال الأحمر في محافظة عمران ونسفوا منزلهم العائلي في الحريي وظهر مجددا في فيديو محاطا بمناصر حوئية اقتحمت منزله في الحصبة ذاته وهو يقول "أنا في وجه السيد"، في إشارة إلى عبد الملك الحوئي.

بعد تلك الواقعة تحول أفراد القبيلة أو جهلهم إلى مقاتلين في صفوف الحوئي، كثيرهم من القبائل المحيطة بصنعاء التي كان يعول عليها صالح في حسم معركته مع الحوثيين التي انتهت قبل أن تبدأ في مطلع ديسمبر 2017.

وشخصية بعض مناطق شمال اليمن أسسها الهادي في صعدة بوصفها حقا شمالا، عدا فترات قليلة يمكن اعتبارها قطعا مؤقتا في سياق التاريخ، فيما ظلت صورة هذا الإمام الذي يتبدل اسمه مجرد حالة مكثفة للتسلط والظلم والنهب والعسف المذهبي والسلافي لدى القبائل الشافعية في تهامة وعزج وباب والبيضاء، وقبائل الجنوب على وجه التحديد التي ظلت في منأى عن التاثيرات الثقافية والاجتماعية لهذا المشروع.

ولعل من أبرز الشواهد على ما سبق ذكره أن الانتصار الوحيد الذي تحقق في مواجهة الحوثيين خلال حروب صعدة الأولى كان على أيدي ضباط جنوبيين في مقدمتهم اللواء ثابت مثنى جواس الذي ينسب إليه قتل مؤسس الجماعة الحوئية حسين بدر الدين الحوئي في الحرب الأولى بمسدسه الشخصي بعد أن وصل إلى الكهف الذي كان يختبئ به في جرف سلمان بمنطقة مران.

وتؤكد المصادر أنه أطلق عليه الرصاص بقرار فردي مستبقا ووصول خبر اعتقال الحوئي إلى علي حसन مقربون منهما بانهما كانا سيحولون دون قتل مؤسس الجماعة الحوئية، وقد بدا ذلك في حروب صعدة اللاحقة التي ظلت تراوح مكانها ويطلق أسرها ليعودوا للقتال مجددا، في حالة لا يمكن وصفها بالتواطؤ بقدر ما هي نتاجات الوعي الثقافي للدولة القائمة آنذاك.

وربما الشاهد السابق يجب على سؤال جوهري آخر في سياق الحرب اليمينية وهو كيف استطاع الجنوبيون تحرير مناطقهم عبر مقاومة شعبية شرسة ولم يحدث مثل ذلك في الشمال عدا في حالات قليلة، بل إن بعض المناطق والمحافظات أمست وهي بيد الحكومة الشرعية وأصبحت في قبضة الحوثيين مثل نهم والجوف، وتحولت البنادق التي تحارب هذه الجماعة في أحيان كثيرة بعزيمة واهنة إلى مدافع في وجه من يحاربها.

رفض مبكر لانتخابات مبكرة في العراق

د. باهرة الشيلخي
كاتبة عراقية

بالرغم من أن الانتخابات المبكرة، التي أعلن عنها رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي في 30 يوليو الماضي، وحُدد موعد إجرائها في السادس من يونيو المقبل، وجاءت استجابة لمطلب رئيسي من مطالب الحراك الشبابي التحرري العراقي الذي انطلق في أكتوبر 2019، إلا أن أصواتا عراقية، ومنها أصوات من بين منتقضي أكتوبر، بدأت تتعالى برفض هذه الانتخابات ومقاطعتها.

أساس رفض هذه الانتخابات يقوم على أن أحزاب السلطة اختلطت هذه الانتخابات منذ اللحظة الأولى للإعلان عنها، وفضلتها على مقاساتها ووزعت المقاعد بينها. ومعنى هذا أنها أفرغت هذا المطلب الشعبي من محتواه ورثبت أوراقها لتستحوذ على كرسي الحكم الذي أراد الشعب أن يخلصه من برائتها ويعيده إلى نفسه، وكانك يا أبو زيد ما غزيت، وكانك يا شعب العراق ما انتفضت وما قدمت القرابين لحرية الوطن.

أي انتخابات مقبلة ستأتي بالوجوه نفسها التي صنعت الخراب، وربما تأتي بوجوه أسوأ منها، بحيث أن عراقيا واحدا لا يمكنه أن يسهم في حكم بلده وقيادة سفينته إلى برّ مصلحة الشعب، فالأبواب ستكون موصدة في وجهه ومفتوحة أمام أحزاب السلطة التي تمتلك مليشيات يمكنها أن تفرض ما تريد بالقوة.

الحراك الشبابي طالب في أكتوبر 2019 بانتخابات نزيهة، ولتحقيق هذا الشرط، أكد أن على الحكومة المؤقتة أن تسن قانونا للانتخابات، يمكن للعراقي أن يوصل الشخص الذي يريده إلى البرلمان، لا الشخص الذي يختاره الحزب أو الكتلة، وتشكيل لجنة مؤخرين جديدة مستقلة، وإشراف دولي على سير الانتخابات، لضمان عدم تزويرها.

وطالب متظاهرو أكتوبر بحصر السلاح بيد الدولة، لأنه لا يمكن لأي انتخابات أن تجري تحت تهريب سلاح الميليشيات وتهديده، وأن يُسن قانون يجرم الأحزاب الطائفية والعنصرية، وأن يعلن كل حزب أو تيار مصادر تمويله. والأكثر من ذلك طالب الحراك بعمق ترشيح أي شخصية شاركت في المعضلة السياسية منذ 2003، كون ذلك الشخصيات وأحزابها هي المسؤولة عن الفساد والطائفية وتفشي القتل.

الكاظمي لم يحقق شيئا من شروط الحراك، لأنه، أساسا، جاء بمهمة واحدة ومحددة هي تسوية مطالب المتظاهرين، والانحناء للعاصفة الشعبية حتى حين، وإجراء انتخابات تستعيد فيها القوى والأحزاب والتيارات السياسية ما يمكن أن تكون قد خسرت بعد الحراك، كما يقول الشباب المنتفض.

خلق حراك أكتوبر وعيا وطنيا حادا لدى الشعب حيث أخذ ينظر إلى هذه الانتخابات على أنها لعبة أحزاب وقوى سياسية من أجل بقائها في مركب السلطة، وأنها فخ نصخته أطراف العملية السياسية وتنفذه بقصد. لذلك تتصاعد الدعوات إلى مقاطعة أي انتخابات لا تجري ضمن شروط حراك أكتوبر واستجابة لها، وألا يشارك فيها إلا الذين لم تتلخظ أيديهم بدماء العراقيين ولم تتلوث بسرقه خيراتهم.

والسؤال الذي يطرحه العراقيون هو: لماذا يجب أن يكون من يرتقي كرسي السلطة قد جاء من الخارج وتباركه إيران؟ إن تصريحات أحزاب السلطة والمخولين بالحديث عنها، تشير إلى أن ذلك السؤال حقيقي، إذ يقول النائب عن تحالف الميليشيات الولائية عباس الزاملي، إن رئيسه هادي العامري هو الأنسب لرئاسة الحكومة العراقية وقيادة القوات المسلحة، في المرحلة المقبلة المقررة هذا.

العام، وبهذا يكون زعيم ميليشيا بدر، الإيرانية في تأسيسها وتدريبها وتسلحها، ثالث مرشح رئاسي لحد الآن بعد الصديين الذين يؤكدون أن رئيس الوزراء القادم سيكون منهم، وإذا لم يكن فيعني ذلك أن الانتخابات مزورة فيما يلوح نوري المالكي، علنا، بأنه مستعد للعودة إلى المنصب الذي شغله لدورتين ماضيتين (2006 - 2014)، وشعاره الانتخابي هذه المرة، التصدي "لبطة" مقددى.

ويشير الصحافي العراقي هارون محمد إلى أن الأحزاب والفصائل الشيعية هي مجاميع من الجنود والجواسيس والمرتزة الإيرانيين، ومجاميع رثة من اللصوص والفاستدين، حسب تعبيره، لذلك فإن أولوياتهم تكمن في مواصلة نهب موارد البلاد وسرقة ثروتها وتخريبها، وأن تلك الأحزاب المصطنعة والميليشيات المنفلتة ترسم منذ سنة 2003 لتحويل العراق إلى إقليم إيراني تحكمه طهران وقم.

ويدعو إلى عدم تصديق الخلافات الشخصية والحزبية التي تظهر بين مقتدى الصدر ونوري المالكي وهادي العامري وعبد الحكيم وحيدر العبادي وعادل عبد المهدي وباقر صولاخ وهمام حمودي، واماثلهم ممن دفع بهم الحاكم الأميركي بول بريزر، من الحضيض إلى الصدارة ورعاهم الجنرال الإيراني قاسم سليماني وحولهم في سلك الخدم إلى قمة السلطة والحكم.

كما يدعو، أيضا، إلى عدم تصديق أن المالكي غام على اصطلاح بطة مقتدى، فهو في سنة 2010 توسل زعيم التيار الصدوي للتعاون معه في الولاية الثانية، واستجاب الأخير له، برغم تقاضاته مع إيد علاوي في دمشق، وإعلانه تقديم العون له، لأن الهراوة الإيرانية تحركت يومها، وهي قد تسمح بالمانفة بين أتباعها، ومشاكسة بعضهم بعضا، شرط ألا تصل هذه المانفة إلى المشاكسة إلى كسر العظم. وقد نحت إيران في محطاتها، وباتت هي صاحبة القرار في تحديد أسماء الرؤساء الثلاثة للحكومة والجمهورية والبرلمان، بل زحفت أذرعها إلى السلطة القضائية واحتوت الكثير من قضاتها وامتدت تدخلاتها إلى قضايا محلية صغرى في اضطلاع القراء والكسبة، ومنع تسويق الإنتاج الزراعي العراقي حتى طماطم الزبير والبصرة قُمعت واستبدت، وحلت مكانها طماطم إيرانية رديئة ومسرطنة.

يرى مراقبون أن الانتخابات المبكرة لن تجرى في الموعد الذي حدده الكاظمي لأن كل الظروف غير مهيأة، علاوة على أن الصراعات بين القوى السياسية والأحزاب والفصائل والسلاح المنفلت والمال الخارجي لن تسمح بتمرير وجوه جديدة قد لا تتفق مع خطط وطموحات بعض دول الجوار، أضف إلى ذلك أن الشباب العراقي المنتفض لن يقبل حاليا بأي ترقيع في العملية السياسية ويطلب تغيير جذري.

ولها فقد استبعد الخبر الأمني والاستراتيجي العراقي العميد الركن حاتم الفلاح، في حديث لإذاعة "سويتنيك"، أن تجري الانتخابات المبكرة، عازيا ذلك إلى أن العراق يمر بظروف استثنائية الآن، فهناك أزمة اقتصادية خانقة وسلاح منفلت وانقسام سياسي وخلافات سياسية كبيرة جدا، وإشكاليات بين حكومة المركز وحكومة كردستان العراق، كما أن هناك عدم تنامق بين الرئاسات الثلاث الموجودة وبنحو خاص بين البرلمان وبين رئيس الحكومة، فكيف تجري الانتخابات في ظل تلك الأوضاع؟ كما تسأل.

هناك أمر يعزز الدعوة إلى مقاطعة هذه الانتخابات هو أن المناطق الغربية في العراق ما زالت مدمرة وتعاني من إشكال كبير جدا في البنى التحتية، مما سيجعل هناك ردة فعل من الناس بعدم الذهاب إلى الانتخابات مرة أخرى، خصوصا وأن تلك المناطق لم تدرج في الموازنة الجديدة لإعادة إعمارها أو إعطاء التعويضات للمواطنين.

هذه الانتخابات هو أن المناطق الغربية في العراق ما زالت مدمرة وتعاني من إشكال كبير جدا في البنى التحتية، مما سيجعل هناك ردة فعل من الناس بعدم الذهاب إلى الانتخابات مرة أخرى، خصوصا وأن تلك المناطق لم تدرج في الموازنة الجديدة لإعادة إعمارها أو إعطاء التعويضات للمواطنين.

